

جدلية الذاكرة والتاريخ في العلاقات الجزائرية الفرنسية Dialectic memory and history in the Algerian France relations

ساعو حورية
جامعة تيسمسيلت
(الجزائر)

houriasaou02@gmail.com

أ.د. غربي محمد*
جامعة تيسمسيلت
(الجزائر)

gharbimoho@yahoo.fr

الملخص:

معلومات المقال

إن الذاكرة والتاريخ لا تزال المحددات الرئيسية في تحديد بنية وطبيعة العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا، فملف الذاكرة في غاية من التعقيد، ومواقف الطرفين متناقضة، تطالب الجزائر فرنسا بالاعتذار عما ارتكبته من جرائم في الحقبة الاستعمارية، بينما ترفض الأخيرة، متذرعة بضرورة النظر إلى المستقبل، وليس إلى الماضي، محاولة التقليل من حجم الجرائم المقترفة في حق الجزائريين. فإذ لا يمكنها أن تنخرط في سلسلة اعتذارات لا نهاية لها، لأن عمل الذاكرة من اختصاص المؤرخين. بل سارت على نهج مخالف لأي مقارنة لتسوية ملف الذاكرة، حيث أقر برلمانها في فيفري 2005 قانوناً تعترف به فرنسا بدور الفرنسيين خلال الحقبة الاستعمارية، مما أدى إلى تأزم العلاقات السياسية بين البلدين نظراً لطبيعته ومضمونه وحتى التوقيت الذي جاء فيه، إذ تزامن مع مساعي شيراك إلى توقيع على معاهدة الصداقة مع نظيره الجزائري. وكرد فعل على ذلك القانون، بادر نواب في البرلمان الجزائري باقتراح مشروع قانون تجريم الاستعمار ورغم أهميته رفضه مكتب رئيس المجلس الشعبي بسبب المصلحة المشتركة بين الجزائر وفرنسا، ويمثل هذا القانون رداً على الانتهاكات الخطيرة التي مارسها الاستعمار الفرنسي والكشف عنها أمام الرأي العام العربي والعالمي ما حدث من عدوان والدعوة من خلاله إلى الاعتراف والمطالبة بالاعتذار.

تاريخ الإرسال: 03 نوفمبر 2020
تاريخ القبول: 01 فيفري 2021

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الذاكرة
- ✓ التاريخ
- ✓ الإستعمار
- ✓ فرنسا
- ✓ الجزائر

Abstract :

Article info

Historical memory still the importance exact in the determination of the structure and the nature of political relations between Algerian and France. The file's memory in the destination of complexity and the position of the two parties is a contradiction, the Algerian demand from France to apologize from the crimes which had committed in the colonization period. While, the latter had refused and used as pretext importance to see to the future and not to the past. Try to reduce from the size the committed crimes in the right of Algerians.

Received 03 November 2020
Accepted 01 February 2021

Keywords:

The French parliament did the ratification to the law of February 23, 2005 lead to the political relations between countries due to his nature and his content and even the time which is come in it. As it coincided with, Chirac's effort to sign on the friendship treaty with his Algerian counterpart which opposed deeply the lobby black foot, and as a reaction on that law. The vice counterpart which opposed deeply the lobby black foot, and as a reaction on that law. The vice contrilented in the Algerian parliament with the suggestions of draft law criminalizing colonialism and despite his importance, he has refused by the president office of the council players because of the contributed interest between Algeria and France, this law represent a response to a dangerous violations which had done by the French colonization and the detection about this before the central Arabic and global opinion what happened from the enemy and the invitation through it to the recognition and the need to the apologize.

- ✓ the glorification of colonialism
- ✓ low
- ✓ memory
- ✓ achieve
- ✓ France

* المؤلف المرسل

مقدمة:

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ تاريخ استقلال الجزائر سنة 1962 بفترات ومراحل عديدة من الخلافات، أغلبها لم تحل إلى حد الآن، وبالرغم من مراحل الانفتاح هذه التي مر بها البلدين إلا أنها لم تسمح لهما بالوصول إلى المستوى الذي يجب أن تكون عليه هذه العلاقات. حيث بقيت عقدة التاريخ تشكل أهم عقبة لأي فرصة تعاون استراتيجي بينهما، وبقيت فرنسا حبيسة ماضيها الاستعماري. وتأسيساً على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن الاعتقاد بأن العلاقات الجزائرية الفرنسية لا تزال حبيسة الماضي الاستعماري، وإن الرواسب التاريخية مازالت تتحكم في طبيعتها ومستقبلها؟

المحور الأول : الخلافات التاريخية

أولاً: ملف الاعتذار

تعتبر قضية الاعتذار الفرنسي للجزائر من بين أهم القضايا التي أثارت جدلاً ونقاشاً واسعاً في الأوساط السياسية الجزائرية والفرنسية نظراً لتداعياتها على مسار العلاقات بين البلدين، وذلك أن هذه العلاقات يحكمها التاريخ ويسيرها الإرث المشترك وتحددها حضارتي الشعبين المتميزين عن بعضهما.⁽¹⁾ فالحقيقة التاريخية التي دامت قرابة 132 سنة لا زالت مظاهرها بارزة في طبيعة علاقات البلدين خاصة وأن فرنسا تتعامل مع مستعمراتها السابقة من خلال منطق استعماري.

إن الطرف الفرنسي رفض فكرة الاعتذار، قائلاً إن فرنسا لا يمكنها أن تنخرط في سلسلة إعتذارات لا نهاية لها، وأنه لا داعي لذلك، لأن عمل الذاكرة من اختصاص المؤرخين، ولا حاجة إلى تشريع بهذا الخصوص. بل سارت على نهج مخالف لأي مقارنة لتسوية ملف الذاكرة، حيث أقر برلمانها في فيفري 2005 قانوناً تعترف به فرنسا بدور الفرنسيين خلال الحقبة الاستعمارية. يوضح ذلك مدى تمسكهم بعدم الاعتراف بجرائمهم خلال تلك الفترة، واستمرار أكذوبة الجزائر فرنسية لدى جزء كبير من النخبة المثقفة.

فباريس إذا تريد اعتذار من الجانبين، من فرنسا ومن الجزائر، اعتذار فرنسا على أحداث 8 ماي 1945،^(*) مقابل اعتذار جيش التحرير على الاغتيالات التي طالت المدنيين الفرنسيين أثناء الثورة الجزائرية بين (1954-1962).⁽²⁾ ومع ذلك يرفض هذا الاعتذار اليمين المتطرف في فرنسا.

ورغم إقرار الرئيس فرانسوا هولاند François Hollande ، بعد توليه الحكم بـ " القمع الدموي " الذي تعرض له المتظاهرون الجزائريون في باريس في 17 أكتوبر 1961، وصرح في زيارته للجزائر في 2012 بأنه "لمدة 132 سنة خضعت الجزائر لنظام جائر وعنيف. فإنه لا شيء يمكن أن يبرر الاعتداءات المرتكبة في حق الشعب الجزائري" معترفاً بالمعاناة التي سلطها النظام الاستعماري الفرنسي.⁽³⁾ ويعد تصريحه نقلة نوعية في الخطاب الرسمي الفرنسي، لكنه في نظر الجزائريين غير كافٍ، فهم يريدون اعتراف رسمي وصریح.

وفي ذكرى مجازر الثامن ماي ومن جامعة قلمة صرح السفير الفرنسي السابق برنار باجولي Bernard bajolis أن السلطة الفرنسية "تتحمل مسؤولية المجازر التي وقعت يوم 8 ماي 1945 التي لطخت تاريخ فرنسا، وتلك الجرائم تعتبر استهانة بمبادئ الجمهورية الفرنسية"⁽⁴⁾ وقد إعتبر الأستاذ رابح لونيبي هذا اعترافا غير مباشر؛ وكذا حضور فرانسوا هولاند الاحتفالات بذكرى مجازر 17 أكتوبر 1961.

"مازالت فرنسا تتنصل من مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية فيما ارتكبته من جرائم ضد الإنسانية طوال 132 سنة من التقتيل والتدمير، حيث لا تختلف محارق الجير التي أقامتها في قلمة وألقي في أفرانها بآلاف الجزائريين أحياء في شيء عن محارق النازية خلال الحرب العالمية الثانية."⁽⁵⁾ ورغم أن ألمانيا اعتذرت عن جرائمها وتحملت هذه المسؤولية التاريخية والأخلاقية بشجاعة، فإن فرنسا التي مازالت رهينة لأحقادها بها قوى ضاغطة مشدودة إلى حينها الاستعماري وتتحرك تحت املاءات هذا الحنين.

بالمقابل ندد المؤرخ الفرنسي بن يمين ستورال benjamin stor بالماضي الاستعماري ونكرانه من قبل المجتمع الفرنسي ويعتبره أمرا مأساويا، وأوضح أن صفحة الماضي مرشحة لطبع بصماتها على علاقات البلدين، طالما هناك على واجهتي المتوسط فرق سياسية عايشت أحداث الخمسينيات وبداية الستينيات. حيث قال أن: "أن الاعتذار من قبل فرنسا يتطلب إعادة النظر في التصور الفرنسي للوطنية"⁽⁶⁾، وهو التصور المبني على مفهوم الإمبراطورية، واستبعد أي تغيير في نظرة المجتمعين الفرنسي والجزائري إزاء الماضي، وأضاف أنه يجب انتظار تعاقب الأجيال للوصول إلى اعتراف "بالمأساة الجزائرية" في المجتمع الفرنسي. وهو ما ذهب إليه أيضا وزير الخارجية الفرنسي السابق برنارد كوشنير لكن بنظرة فردية عندما صرح بأن العلاقات الفرنسية الجزائرية لا يمكنها أن تتحسن إلا برحيل النخبة الجزائرية المرتبطة بالاستقلال والتي حاربت فرنسا في الجزائر.

وفي اعتقاده أن فرنسا لن تبادر بالتوبة عن ممارساتها في الجزائر بين 1830 و1962، معللا قوله: "فكرة التوبة مستمدة من المحيط الديني وليست لها علاقة بالاعتقاد الثقافي الفرنسي المرتكز على العلمانية"⁽⁷⁾. وأشار المؤرخ، أنها المرة الأولى منذ استقلال الجزائر التي يثار فيها هذا، وقد ظهر هذا الكلام في النقاش عام 2000 في أعقاب شهادة المناضلة الجزائرية لويزة إغيل أحرز بخصوص التعذيب وصدر كتاب الجنرال أوساريس Aussaresses، الضابط المكلف بالاستخبارات خلال ما سمي بمعركة الجزائر، وقد عادت كلمة التوبة من جديد إلى الواجهة في سياق الجدل حول المادة (04) من قانون 23 فيفري 2005 الممجد لدور الاستعمار،⁽⁸⁾ وقد ألغيت هذه المادة بعد سنة تقريبا من سن القانون، إلا أن تبعاتها بقيت تتفاعل سياسياً بين البلدين. فعاد التوتر والجدل بشأن الذاكرة مع تعنت فرنسا التي سعت في عام 2005 إلى تمجيد تلك الأعمال الإجرامية، حيث يقول السفير الفرنسي كسافي باكتور أن الذاكرة والجانب الاستعماري من بين أهم القضايا التي سممت العلاقات بين الجزائر وباريس.

وبالرغم من رفض السلطات الرسمية الفرنسية الاعتراف بجرائم الاستعمار الفرنسي إلا أننا نجد شخصيات تدعو إلى ذلك، ونخص بالذكر عمدة باريس الاشتراكي برتراند ديلاوي يدعو بلاده إلى الاعتراف بجرائمها ومجازرها، مؤكدا أن الصداقة بين الجزائر وفرنسا لن يكتب لها الدوام ما لم تتوفر جرأة قول

الحقيقة.⁽⁹⁾ مؤكداً بأنه ليس باستطاعة أي شعب أن يعيش كريماً إذا لم يعترف بكرامة شعب آخر.

في حين يرى المهتمين بملف الاعتذار أن الموقف الرسمي الجزائري يكتنفه الغموض، إن لم يكن التناقض، فالطرف الجزائري لم يتقدم بطلب رسمي يطالب فيه من فرنسا الاعتذار على جرائمها الاستعمارية. ولم يرى قانون تجريم الاستعمار الذي تسعى إليه أطراف جزائرية النور، لأن البرلمان لم ينظر فيه بناءً على تعليمات السلطة، لتبقى "العائلة الثورية" (جمعيات أبناء المجاهدين والشهداء وغيرها)، الموالية للسلطة، وأحزاب سياسية وجمعيات المجتمع المدني هي من يدافع على هذه الفكرة.⁽¹⁰⁾ وعدم وجود طلب رسمي من الحكومة يعني أن الموضوع محل خلاف، ليس بالضرورة من حيث وجهته، وإنما من حيث كيفية التعامل معه، وتوقيت طرحه. ما يجعلنا نتساءل، أنه لو كانت جمعيات أبناء الشهداء والمجاهدين بنفس قوة الأقدام السوداء هل ستمكن من الضغط على البرلمان لتمرير قانون تجريم الاستعمار.

في هذا الخصوص نسجل التصريح الذي أدلى به الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة يوم 14 جوان 2000 لما استقبل بمقر الجمعية الوطنية الفرنسية قائلاً: "إن مؤسسات محترمة، كالكنيسة، ودولا عريقة مثل بلدكم، لم تتردد اليوم في الاعتراف بالأخطاء وبالجرائم الأكثر فظاعة والتي صبغت في بعض الأحيان ماضيها. فمن غالييلو غاليليو إلى أحداث - لاشواه - (مجازر النازية ضد اليهود)، كلها أحداث هتكت بقيمة الإنسان، وهي مدانة وغير مستساغة أخلاقياً في عصرنا الحالي (...). ومكسبها الوحيد هو أنها ستتابع وتقاضى في أوقات لاحقة. وهنا لا يمكننا أن نحمل الفعل الاستعماري. وسواء عملتم على استنكار ما لا تجرؤون على تسميته بحرب الجزائر، أو سواء عملتم على تغيير تلك الصور المشوهة عن بعض الحقب الاستعمارية في مناهجكم التربوية والمدرسية، فإن ذلك يعتبر خطوة جريئة وشجاعة على طريق الاعتراف التاريخي بحق المساواة بين الشعوب."⁽¹¹⁾

في حين يرى البعض أن الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة طالب أول مرة فرنسا بتقديم اعتذار رسمي عن جرائمها في الجزائر سنة 2004، وكرّر هذا المطلب في كل مناسبات إحياء ذكرى مجازر الثامن ماي 1945، وإعتبر بأن فرنسا قامت بإبادة الهوية الجزائرية. وفي رسالة التهئة التي وجهها إلي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy بعد فوزه بالرئاسيات سنة 2007، قال فيها: "أنا متأكد أنكم تولون مثلي اهتمامكم الأكبر للعلاقات بين بلدينا، علاقات تقوم على المصالح المشتركة، ولكنها أيضاً علاقات سجلها تاريخ طويل مشترك قد ترك آثاراً عميقة على شعبينا."⁽¹²⁾ وكلّما تطرق الرئيس الجزائري إلى هذا الموضوع زاد الإصرار الفرنسي على رفض أي اعتذار رسمي بدعوى أن الأمر متروكاً للمؤرخين.

وسواء طالبت السلطات الجزائرية فرنسا بالاعتذار عن جرائمها أم لا، فهذا حق الشعب الجزائري ولن يتراجع عنه ولنلمس هذا في قول وزير الإعلام في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، الدكتور محي الدين عميمور، على أن المطلب الجزائري بضرورة اعتذار فرنسا للجزائر عن قرن واثان وثلاثون سنة من الاستعمار والقتل والتعذيب والمسح لا يزال قائماً، ولن يسقط بالتقادم حتى لو بقي في الجزائر رجل واحد. وشدد في حديثه للعربية نت، بقوله: "نحن لا نريد اعتذاراً ذليلاً كما قد يفهمه الفرنسيون... نحن نريد اعتذار الرجال... نريد مصالحة تاريخية واعتذاراً على غرار ديغول مع أديناور ألمانيا، ولا نريد اعتذاراً ومصالحة على شاكلة هتلر والجنرال

بيتان.⁽¹³⁾ بيد أن الباحث في التاريخ الجزائري رابح لويسي، يرى أن مطالبة فرنسا بالاعتراف بجرائمها في الجزائر هو عمل صعب جدا إن لم يكن اعترافها مستحيلا، لأننا يجب أن نضع في أذهاننا أن فرنسا تعتبر نفسها مصدر حقوق الإنسان في العالم، فإن اعترفت بذلك معناه أن تعيد النظر في كل ما بنته وسمعتها الدولية منذ الثورة الفرنسية وإصدارها ميثاق الحريات وحقوق الإنسان في عام 1792.

وهو ما يؤكد الباحث في التاريخ الوطني، عكروت خميلي، أن "فرنسا لم تعترف بأي جرم تجاه أي بلد استعمرته سواء كانت الجزائر أو غيرها"، وأضاف قائلا: "نحن في الجزائر نخصي للاستعمار الفرنسي جرائم كثيرة وهي جرائم إبادة مثل جريمة غار الفرافيش وغيرها وجرائم أخرى في حق القبائل الشائرة وأثناء المقاومات الشعبية، أما أكبر الجرائم فهي مجاز 8 ماي 1945".⁽¹⁴⁾

إن الجرائم ضد الإنسانية المعروفة التي أديننت، هي جريمة إبادة النازية لليهود "هولوكوست"، والتي تعتبر الأرضية لميلاد اتفاقيات جنيف الأولى والثانية، وكذا اعتراف إيطاليا باستعمار ليبيا. وقد أثار اعتراف إيطاليا بجرائمها الاستعمارية في حق الشعب الليبي آنذاك، ردود فعل مختلفة، رأت في السلوك الإيطالي خطوة قد تخرج باقي الدول الاستعمارية، خاصة فرنسا، وتدفعهما نحو الاعتراف بجرائمها والاعتذار عنها للجزائر.

وفي مقال للسيد محمد السعيد في مجلة الشروق،⁽¹⁵⁾ كتب عن حركة الاعتذار العالمية التي ظهرت في أواخر القرن الماضي بناء على ضرورات القيم الإنسانية، التي تجعل الجلاد والسجان يكفر عن خطيئته بالاعتراف بالجريمة الاستعمارية، ثم التكفير عن ذنبه بمنح تعويض عن مآسي الفترة الإستعمارية، يدل الاعتراف على تأنيب الضمير كمرحلة أولى للتكفير عن الذنب باعتذار رسمي موثق، يؤكد للأجيال المتعاقبة أخطاء المستعمر وتضحيات الشعوب والدول المستعمرة.

هذا ما نلمسه عند أحد السياسيين الفرنسيين الطامحين إلى السلطة، وهو "جان بيار شوفنمان" رئيس جمعية فرنسا-الجزائر، عندما دعا الجزائريين والفرنسيين إلى الاستلها من تجربة جنوب إفريقيا في معالجة المشاكل المتعلقة بالذاكرة والماضي الاستعماري، وهي تجربة المصالحة بين البيض والسود، بعد عشرات السنين من الفصل العنصري، التي تبقى الأمثل لتطبيقها على الحالة الجزائرية-الفرنسية. لكنه في نفس الوقت رفض اعتذار فرنسا للجزائر، أو "التوبة" عن الماضي الاستعماري لكون هذا المصطلح الأخير له خلفيات دينية، مكتفيا بمطالبة بلاده أن تكون واعية تجاه ماضيها الاستعماري في الجزائر.⁽¹⁶⁾

وتبقى المهمة الكبيرة ملقاة على عاتق الجزائريين سواء كان ذلك على المستوى الرسمي أو الأكاديمي أو على مستوى المجتمع المدني الذي يتوجب عليه لعب دورا أكبر لفضح ممارسات الاستعمار وجرائمه وتعريه ما تسميه باريس بالإنجازات الحضارية لفرنسا الاستعمارية. فكما اعتذرت فرنسا لليهود وتطالب للاعتذار للأرمن وإقامة معاهدة صداقة مع ألمانيا، واعتذرت لمدغشقر لا بد الاعتذار أيضا للجزائر.

ثانيا: مسألة الأرشفة

في شهادة للمؤرخ الفرنسي Augustin thierry والتي يقول فيها: "إن المجتمعات الإنسانية لا تحيا فقط في الحاضر، وإنما يهتمها معرفة من أين انحدرت لتستطيع أن تبني وجهتها في المستقبل".⁽¹⁷⁾ نستقرأ من خلال هذه المقولة الأهمية البالغة للوثائق التاريخية في حياة المجتمعات، فالوثائق التي يراها البعض مجرد شهادات على حقبة زمنية مضت وفقدت أهميتها، هي في الواقع ذاكرة الأمم وإرثها الثقافي والمقياس الشاهد على مدى تقدمها أو تخلفها لذلك فإن الاهتمام بها والحفاظ عليها يدل على الاهتمام بتاريخ هذه الأمم وحضارتها،⁽¹⁸⁾ وإن إهمالها وتضييعها يعني نسيان تاريخ الأمم وفقدان كل ما من شأنه الإدلال على أعمال ومآثر هذه الأمم في الماضي.

وبالتالي فللأرشفة أهمية بالغة في التاريخ، فهو أحد المظاهر الهامة لهيئة الدولة وسيادتها وقوتها، حيث من خلاله تستطيع تسجيل الوقائع التي تراها هامة في تاريخها، والحضارات الإنسانية تدرك تماما أهمية الأرشفة والحفاظ عليه، فهو ذاكرة الأمة والوسيلة الأفضل للحفاظ على تاريخها وأداة لإثبات الحقوق.

بالحديث عن الذاكرة لا بد من القول أن هناك اختلاف بين الذاكرة والتاريخ في المعنى والوظائف، لكن الاختلاف لا ينفي العلاقة بينهما، فالذاكرة تُعرف بأنها نشاط بيولوجي ونفسي يُمكن الإنسان من تسجيل تجاربه التي عايشها سابقا في ذهنه. وتقسم الذاكرة من منظور المجتمعات البشرية إلى قسمين، ذاكرة المجتمعات التقليدية، خاصة تلك التي تكون ثقافتها شفوية، تستند الذاكرة الجمعية فيها على شكلين تاريخيين: ذاكرة إثنية وذاكرة أُسرية، ونجد ذلك في المجتمع الريفي الجزائري ما قبل العهد الكولونيالي. أما في المجتمعات الحديثة، ظهر مفهوم الذاكرة الوطنية، بفعل نمو المذاهب القومية، ونشأة الدولة الوطنية، التي أسست المتاحف الوطنية، وأقامت دور الأرشفة والمكتبات الوطنية، وكرست الاحتفال بالأحداث والشخصيات عبر إقامة الأعياد الوطنية والنُصب التذكارية. ينطبق ذلك أيضا على جزائر ما بعد الاستقلال.⁽¹⁹⁾

إن الذاكرة تتركز على أمرين أساسيين: الرواية الشفوية والوثيقة المكتوبة، ولكي يكتب تاريخ الجزائر انطلاقا من ذلك، سعت الدولة الجزائرية، في اتجاه تنظيم دور أرشيفها، ولملمة الأرشفة المتواحد خارج الجزائر، ولكي يتم إعادة كتابة تاريخ الفترة الاستعمارية، أسست مركزا وطنيا للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.⁽²⁰⁾

بالنسبة للدولة الجزائرية يرجع تاريخ أقدم وثائق الأرشفة الوطني إلى العهد العثماني، وذلك منذ أوائل القرن السادس عشر إلى بداية القرن التاسع عشر، إضافة إلى أرشفة الزوايا والمدارس القرآنية في القرن التاسع عشر، وأرشفة إعادة تهيئة المدن، وأرشفة العهد الاستعماري، والحركة الوطنية.⁽²¹⁾ وهي في آن واحد العناصر المكونة للذاكرة الجماعية والقاعدة القانونية لإبراز الهوية الوطنية وللمساهمة في التشييد الوطني، وتمثل جزءا من تراثنا الأرشيفي المنقوص من أرصدة العهد الاستعماري.⁽²²⁾

اقتربت فرنسا جريمة ضد الإنسانية غداة تحويلها عشية الاستقلال أكواما من المحفوظات المقدر بـ 200 ألف علبة،^(*) أي ما مقداره 600 طنا من الورق والمراسلات التي كانت مخزنة في محفوظات العاصمة ووهران وقسنطينة.⁽²³⁾ ولا توجد نسخ منه في الجزائر، مما يجعل باحثينا وأساتذتنا عاجزين عن الإطلاع

عليه، إلا عن طريق الانتقال إلى فرنسا. صحيح أن الأرشيف الفرنسي الخاص بالفترة الاستعمارية، مفتوح أمام الباحثين في الخارج، وقد وفرت له الدولة الفرنسية أحدث الوسائل. ومع ذلك هناك ملفات خطيرة لا يمكن بأي حال فتحها في الوقت الراهن، وإن فتحت ملفات فذلك من أجل زعزعة استقرار أي دولة استعمرتها فرنسا سابقا.

فالنزاع الجزائري الفرنسي، حول قضية الأرشيف، يعتبر مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية، التي ما تزال قائمة إلى الآن منذ 1962 وذلك عندما أصدرت السلطات الاستعمارية، آنذاك قرار يتعلق بترحيل جميع الوثائق المخطوطة والمطبوعة والمصورة بما فيها أرشيف السيادة، والأرشيف التاريخي والإداري الذي من بينه ذاك المتعلق بتاريخ القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وفترة الوجود الفرنسي بالجزائر.⁽²⁴⁾ وذلك بهدف منع الجزائر من إعادة كتابة تاريخها، حيث تكمن أهميته في ما يحتويه من وقائع وحقائق تاريخية متعلقة بالتكوين التاريخي للجزائر، وقد عمل المستعمر الفرنسي على تزييف الحقائق عن طريق مفكره وكتابه.

كما أن إصرار السلطات الجزائرية على استعادة أرشيفها لكتابة تاريخها وتنقيته، أدى إلى لجوء فرنسا إلى اتخاذ قرارات تم بموجبها إعادة بعض الوثائق، والتي كانت ما بين 450 سجلا في سنة 1967، و153 علبة في سنة 1975، و133 سجلا في سنة 1983، وامتنعت عن إعادة ما تبقى منها بحجة متطلبات إنسانية وضرورات إستراتيجية متعلقة بأمنها.⁽²⁵⁾

تستند الجزائر في حل هذه المسألة على ما تنص عليه القوانين واللوائح الدولية، حيث أعلن الرئيس فرانسوا ميتران François Mitterrand أثناء زيارته إلى الجزائر سنة 1981، فقط على التنشيط الرمزي للإفادة من هذه المستندات في مكان تواجدها، مما أدى بوزارة الخارجية التي كانت تقود المباحثات إلى عدم التوصل لحل هذا الموضوع، مع الجهات الفرنسية بل إن هذه المحادثات نفسها قد انتهت إلى طريق مسدود.

إن هذه السياسة تدخل ضمن حرمان الجزائريين من الإطلاع على تاريخهم والإفادة منه؛ كما أنها تعد أسلوبا جديدا في الإستراتيجية الفرنسية التي تهدف في أبعادها إلى إبقاء الجزائر في تبعية ثقافية لها، وأن عملية الإرجاع إذا لم تكتمل في مجملها وليس جزئيا ستجعل النزاع مستمرا وبالتالي مؤثرا سلبيا في العلاقات بين البلدين.

وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس فرانسوا هولاند في 2012 إلى الجزائر قال بأنه سيعطي الأوامر للسلطات الفرنسية بالإفراج عن الأرشيف الجزائري، وهو يدرك أن القانون الفرنسي لا يسمح بالإطلاع عليه دون مرور 50 سنة،⁽²⁶⁾ وأهمية هذا الأرشيف أنه لا يستفيد منه إلا المؤرخون الجزائريون فقط، لأنه يتضمن الوثائق الفرنسية وإذا لم تتم غربلتها فإنها تصبح مادة تاريخية لصالح فرنسا فقط.

فيما يخص الجدل القائم بين الفرنسيين والجزائريين حول الذاكرة والتاريخ، ذكر المؤرخ الفرنسي بن يمين ستورا، أن التاريخ يجمع الجزائريين والفرنسيين، لكن الذاكرة تفرقهم، مستندا في ذلك على مقارنة أن الفرنسيين بحاجة إلى شجاعة سياسية للاعتراف بالأخطاء التي وقعت خلال حرب التحرير، وأضاف أن أهم العراقي التي وقفت في وجه كتابة موضوعية للتاريخ، هي أن فرنسا لما خرجت من الجزائر في 1962 أرادت نسيان خسارتها للجزائر، وليست الدولة وحدها التي أرادت نسيان هذا التاريخ، بل المجتمع الفرنسي

أيضا أراد النسيان. لقد إنتقد ستورا الصمت الكبير للسياسيين الفرنسيين إزاء التاريخ الفرنسي الطويل مع الجزائر، ورغم مرور أكثر من خمسين سنة على توقيع اتفاقية إيفيان فإنه اليوم لا توجد إرادة حقيقية لفتح نقاش سياسي حول حرب الجزائر،

وهذا راجع إلى أن المرشحين في الانتخابات الرئاسية الفرنسية، لا يريدون جرح أي شخص حتى يصوت لصالحهم أكبر عدد ممكن من الناخبين. وهذا دليل على غياب الإرادة السياسية لدى السلطة الجزائرية لاسترجاع الأرشيف الموجود في فرنسا الذي هو ملك لها حسب القانون الدولي المنظم للأرشيف.

المحور الثاني: الخلافات القانونية

أولا: لوبي الأقدام السوداء

في البداية لابد أن نشير إلى أن مصطلح الأقدام السوداء يطلق على المعمرين أو المستوطنين الأوروبيين الذين سكنوا أو ولدوا في المغرب العربي عموما، وفي الجزائر خصوصا خلال فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962). وتعتبر هذه التسمية الترجمة الحرفية للمصطلح بالفرنسية، لكن هناك اختلاف حول معناها:

فحسب القاموس الإنجليزي **oxford** فإن مصطلح "الأقدام السوداء" نعت لكل أوروبي الأصل خصوصا الفرنسيين منهم، عاش في الجزائر أثناء الحكم الفرنسي لها، ورحل بعد استقلال الجزائر سنة 1962.⁽²⁷⁾ ويتفق معه قاموس **le rober** الذي يضيف أن المصطلح ظهر حوالي سنة 1955.⁽²⁸⁾ في حين نجد في قاموس **la rousse**، أن المصطلح لا يقتصر على الجزائر بل إتسع ليشمل كل شمال إفريقيا الخاضع للحكم الفرنسي، أي بإضافة تونس والمغرب.⁽²⁹⁾

أما صفة الأقدام السوداء فالبعض يرجعها إلى سواد الأحذية التي كان يرتديها الفرنسيون مقارنة بالجزائريين. في حين يرى البعض الآخر أنها تعود إلى العمل الذي يقوم به الفرنسيون وهو عصرهم لعناقيد العنب بالأرجل لإنتاج النبيذ.

تنحدر أغليبيتهم من أصول فرنسية، إيطالية، إسبانية، مالطية، وحتى من أوروبا الشرقية، وحسب إحصاء عام 1948، يشكل نسبة 80% من الأوروبيين القاطنين في الجزائر الفرنسية ممن ولدوا فيها لأجيال متتالية ونسبة 11% منهم فقط أوروبية ولدت في فرنسا، أما النسبة المتبقية فهي لأوروبيين إسبان وإيطاليين وآخرين من دول أوروبية أخرى كسويسرا وألمانيا.⁽³⁰⁾

أما **لوبي الإقدام السوداء** فهو عبارة عن مجموعة غير رسمية، على الأقل في بدايتها تتألف من جمعية المستوطنين العائدين من الجزائر تشكل جماعة ضغط على المسؤولين السياسيين، تكمن قوتها في ترويج اعتقاد مفاده أنها منتدبة من طرف جالية بأكملها، وهي مجندة خلفها، والملاحظ أيضا أن الفترة التي تشكل فيها هذا اللوبي تزامنت مع صعود اليمين المتطرف بفرنسا مع نهاية السبعينيات.⁽³¹⁾ كان أول حلم يتحقق لـ "لوبي الأقدام السوداء" هو إنشاء نادي الحنين إلى الجزائر عام 1973، وبعد 33 سنة صار يقدم نفسه كجمعية لـ "جالية فرنسية إفريقيا الشمالية".⁽³²⁾

تمثلت مطالبهم في التعويض عن الممتلكات المنزوعة في الجزائر، هذا المبدأ نصت عليه المادة الرابعة المؤطرة في 26 ديسمبر 1961، تكاليف العودة إلى الوطن والعفو الشامل للمدافعين عن الجزائر الفرنسية، (ضباط الانقلاب وأعضاء المنظمة السرية) إلى غاية استقالة الجنرال ديغول ولم يتحقق من هذه المطالب سوى العفو الشامل، عندما استلزم الحال تقديم التضحية لإنقاذ الوضع سنة 1968. أما مطالبهم بالتعويض فقد منيت بالرفض، في تصريح للجنرال ديغول: "أن الأمة ليست ملزمة إزاء هم بأي شيء، فقد فتحت أمامهم مجال للاستيطان في الجزائر بما في ذلك من أخطار ومجازفة،... وقد استفادوا بالكثير من الامتيازات لمدة طويلة وحفظا من كل سوء، وقدمت من أجلهم الكثير من تضحيات".⁽³³⁾ وفي خطاب ألقاه الرئيس الراحل هواري بومدين في 26 أبريل 1962، خاطب فيه فرنسيو الجزائر قائلا: "إن الاتفاقيات المتوصل إليها تمنحكم الضمانات الضرورية لأشخاصكم وممتلكاتكم، وتكون فرنسا غيورة في سهرها على احترام الضمانات بكل حزم".⁽³⁴⁾ إن العزيمة لوضع حد لمشاكل المستوطنين، بأت بالفشل لكون المسألة لم تقتصر على مطالب مالية فحسب، لكنها تتعلق أيضا بنظرة للتاريخ من زاوية منظور إيجابي للماضي الاستعماري.

ففي سنة 1988 نظم ملتقى بمدينة نيلس من طرف المركز الوطني للدراسات الأقدام السوداء حول إعادة كتابة التاريخ، ومن جهتها نددت جمعية الجيش الفرنسي، في ملفها حول الحقيقة التاريخية للكتب المدرسية للأقدام السوداء بين الأمس واليوم"، وفي مارس 1992 نظم ملتقى حول الذاكرة وتدرّس حرب الجزائر. من طرف رابطة التعليم ومعهد التعليم العالي، ونشرت كل أعماله في 1993، بتقديم من بيير ريو جين Pierre Rioux Jean والمركز الوطني للوثائق البيداغوجية تحت عنوان "حرب الجزائر في منظومة التعليم بفرنسا والجزائر".⁽³⁵⁾

لم يلبي جاك شيراك Jacques Chirac مطالب هؤلاء عندما كان رئيس حكومة (1974-1976) وهو جزء من الأغلبية البرلمانية، وفي سنة 1978 صوت نواب التجمع الشعبي الجمهوري لصالح قانون التعويضات الذي كان محل إستياء المستوطنين، فكان ترجيح الكفة لصالح فرانسوا ميتران، الذي كان دائما مدافعا شرسا عن مطالب هذه الجمعيات.⁽³⁶⁾

ثانيا: القوانين المؤيدة لمطالب الأقدام السوداء

أصدرت فرنسا ما بين 1965 و 2005 عشرات المراسيم والقوانين أعادت الاعتبار لقيادة منظمة الجيش السري والحركى والأقدام السوداء، ومكنتهم عبر ترسانة من النصوص القانونية من إمكانية دعم مطالبهم باسترجاع ممتلكاتهم في الجزائر وقد شكلت تلك المطالب مادة لكسب مئات الآلاف من الأصوات الناجحين، المناصرين لمطالب اليمين المتطرف.

فقد تم إصدار القانون رقم 61-1439 في 26 ديسمبر 1961، والخاص بفرنسي ما وراء البحار، والذي أعقبته قوانين التعويض بداية 1976 إلى قوانين التقاعد في منتصف الثمانينات، بالإضافة إلى النصوص الخاصة بتسوية الوضعية لهؤلاء وهو مرسوم رقم 99-469 (4 جوان 1999)، والخاص بمسح الديون على الفرنسيين المرحلين وغير الأجراء، وصولا إلى القوانين العامة والتي سبقها قانون 23 فيفري 2005، الذي خلق ضجة في الأوساط الجزائرية، وأخذ طابعا رسميا في تسميم العلاقات الشائبة.

كل هذه المراسيم وما بداخلها من نصوص رسمية تولي لها الدولة الفرنسية بالغ الأهمية، وذلك بإسنادها إلى وزير مكلف بالمرحليين (الأقدام السوداء). هذا الأمر مكن هذه الفئة عبر ترسانة من النصوص القانونية من دعم مطالبهم باسترجاع ممتلكاتهم في الجزائر، من خلال دفع قضايا أمام المحاكم الدولية والأمم المتحدة ضد الدولة الجزائرية، حيث شكلت تلك المطالب في كثير من الأحيان مادة لكسب مئات الآلاف من أصوات الناخبين.

إضافة إلى تلك المحاولات المكررة من طرف الجانب الفرنسي لإعادة النظر في القوانين التي تستند إليها اتفاقية 1968، التي أعطت مزايا للجزائريين (العمل، الإقامة، التنقل) والتي كانت دوما محل اتهام الدولة الفرنسية قصد إعادة صياغتها للتقليل من الحوافز التي تضمنتها أو بالأحرى الحد منها، حيث خضعت هذه الاتفاقية إلى إعادة صياغة. من خلال هذا سعت فرنسا إلى إعادة بناء سياستها تجاه المهاجرين والجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا، وتكيف الاتفاقية مع مصالحها، وذلك بوضع شروط وقيود قصد إجبار الجزائريين الخاضوع إلى نفس القوانين المطبقة على الجالية الأخرى فيما يخص التعامل.

وفي هذا السياق، اغتنم البرلمان جون ليونيتي وفيليب دوست بلازي، الفرصة للتذكير بالفعل الإيجابي للمواطنين الفرنسيين الذين عاشوا بالجزائر أثناء التواجد الفرنسي بها وقد كان ذلك إشارة إلى أن هؤلاء يعتبرون أن الفعل الاستعماري الدموي كان عملا إيجابيا، والذي يعتبر في عرف البرلمانين الأرضية القانونية لـ قانون 23 فبراير 2005، والتي بموجبها تقدم حزب الاتحاد الفرنسي بطلب تقديم تعويضات لـ "الحركي"، وذهب إلى حد المطالبة بتدريس هذا "الفعل الإيجابي" بالمدارس الفرنسية.⁽³⁷⁾ منذ صعود اليمين ممثلا في الرئيس جاك شيراك ولوبي الأقدام السوداء يحقق انتصارات في طريق الاعتراف بهم كـ "مستوطنين".⁽³⁸⁾ فخلال رئاسيات 2002 واجه جاك شيراك في الدور الثاني المرشح العنيد جون ماري لوبان الذي لم يخفي حنينه في استقطاب الأقدام السوداء من اليمين المتطرف، كان على جاك شيراك الالتزام باستكمال جهوده تضامنا مع المستوطنين العائدين، وإثبات حقيقة حول الإنجاز الاستعماري في ما وراء البحار، وبالفعل فقد أكد ذلك يوم 06 فيفري 2005 في منصة الجمعية الوطنية خلال التعاون الذي توج بالمصادقة على قانون 23 فيفري 2005.⁽³⁹⁾

فالذين اختاروا أمة غير أمتهم ملزمون قانونينا أو أخلاقيا وعرفيا بالدفاع عن البلد المختار بجميع الوسائل، وهو ما نتعرض له من قصف مستمر لأربعين عاما، وأن التطور الطبيعي للمجتمع الجزائري، شوش على علاقات البلدين بما لا يخدم الشعبين الذين بقيا تحركهما أحقاد التاريخ.

عندما وصف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في باريس الحركي الذين باعوا أنفسهم وضمائرهم بأنهم خائنون، استأنفت فرنسا الرسمية قصف جدار العلاقات الجزائرية الفرنسية،⁽⁴⁰⁾ وقام وكلائها المعتمدون بتصدير حقائق التاريخ في تعليق جديد، فهي مرة تراهن على حجة الأقليات، أحد المبررات التي بات يلوح بها للعودة، وهي تجهل تماما أنه ليس في الجزائر أية أقلية يمكن أن تكون حصان طروادة، لأن الجزائريين كلهم بربر عربهم الإسلام وعرب بربرهم الجغرافيا، فهي أمة بعقل واحد وقلب فريد ولو بألسن متعددة.

يعتبر قانون 23 فيفري الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي من أهم الأسباب التي ساهمت في تأزم العلاقات السياسية بين البلدين نظرا لطبيعته ومضمونه وحتى التوقيت الذي جاء فيه، إذ تزامن مع مساعي جاك شيراك للتوقيع على معاهدة الصداقة مع نظيره الجزائري، التي يعارضها بشدة لوبي الأقدام السوداء، وهو ما يفسر جزءا كبيرا من التساؤلات التي أثارها هذا القانون والمتمثلة أصلا في أصله ونشأته.⁽⁴¹⁾ فقد جاء في المادة (01) منه اعتراف الأمة الفرنسية بالاستعمار، ويقر بالدور الكبير لفئة الأقدام السوداء في المستعمرات القديمة لفرنسا.⁽⁴²⁾

وفي المادة الثالثة من قانون 23 فيفري 2005 نصت على "إنشاء مؤسسة الذاكرة للحرب في الجزائر: معارك المغرب وتونس"؛ وحددت حقوق المقاتلين الجزائريين (المدرجة في المواد من 5 إلى 13)، بما في ذلك القوانين التي تتعلق بالسب والتشهير "ضد شخص أو مجموعة من الناس - يقصد بهم الحركة".⁽⁴³⁾ إلا أن إنشاء هذه المؤسسة لقي معارضة كبيرة من قبل مؤرخين وحقوقيين فرنسيين من بينهم جيل مانسيرون Gilles Manceron، وقد أشار هذا الأخير أن قرار تنصيب هذه المؤسسة جاء بضغوط من حركة اليمين المتطرف ومجرمي المنظمة السرية، وأنها خاضعة لجنرالات لا زالوا يبررون إستعمال التعذيب بالجزائر من قبل الجيش الفرنسي وعدم الاعتراف بالحركة الوطنية الجزائرية".⁽⁴⁴⁾

من جهة أخرى، اعتبر المؤرخ أوليفي لوكور غرانميزو Olivier le cour Grandmaison أن تنصيب هذه المؤسسة يدخل في إطار تطبيق قانون 23 فيفري 2005 الذي ينص على تفسير إيجابي ورسمي حول الاستعمار الفرنسي، واستغلال ذلك لأغراض انتخابية في تشريعات 2012، وطالب المتحدث بإلغاء هذا القانون الذي وصفه "بالإجرامي"، مشيراً إلى أن تنصيب فرنسا للمؤسسة الذاكرة سيضفي مزيداً من الشرعية على الجرائم الاستعمارية.

أما الجانب الجزائري فقد صرح الرئيس السابق لجمعية 8 ماي 1945 والمؤرخ محمد القورصو لـ جريدة "الخبير"، إن إنشاء مؤسسة الذاكرة من قبل الحكومة الفرنسية،⁽⁴⁵⁾ وشروعها في تطبيق أحكام قانون تمجيد الاستعمار يكرس النظرة الفرنسية اتجاه الجزائر ومستعمراتها السابقة. وقد أثارت المادة الرابعة منه إشكالا عندما نصت على أن البرامج المدرسية تعترف بشكل خاص بالدور الإيجابي للتواجد الفرنسي فيما وراء البحار خاصة في إفريقيا الشمالية. كما أنه يعتبر تحديا لحرية المؤرخ لأنه على نظرة جزئية وغير محايدة للتاريخ، فيما تفضل فرنسا تعاضد من عبيد صفحات الاستعمار العالقة في تاريخها.⁽⁴⁶⁾

إن المصادقة على قانون 23 فيفري 2005 لم تكن وليد صدفة، بل كان نتاج نشاط لوبي نافذ في الأوساط الفرنسية من بينها جماعات الأقدام السوداء القريبة من اليمين، والذي كان قائما منذ سنوات أساسه، الصهيونية المعادية للجزائر من اليمين المتطرف. إذ نجحت في إقناع الأطراف التي تحاورت معها أنها تمثل الأغلبية الساحقة للعائدين من الجزائر. (47)

فيما يرى بعض المؤرخين أن هناك مجموعة من الاعترافات الإعلامية الفرنسية حول جرائم ارتكبتها فرنسا في الجزائر، ساهمت في نشأة هذا القانون منذ عام 2000، بداية من تلك الموجة من الشهادات والتي أثارت مقال صحفي لجريدة لوموند لـ "فلورنس دوجي" *deaugé florence* والذي تضمن اعترافات المجاهدة الجزائرية ويزة أغيل أحرز والتي تحدثت عن التعذيب الفظيع الذي تعرضت له هذه المجاهدة سنة 1957 على أيدي الجيش الفرنسي، وأكدت أنها من خلال لقاءها بجنود فرنسيين عديدين عبروا عن إحساسهم بالعار كونهم أجبروا على المشاركة في هذه الحرب القذرة وألحقوا أضرارا بجزائريين أبرياء.⁽⁴⁸⁾

فضلا عن الكتاب الذي أصدره الجنرال أوساريس *Aussaresses* والذي عبر فيه بأعصاب باردة بممارسة التعذيب وجرائم الحرب ضد الشعب الجزائري تحت مسؤوليته والذي أدين لاحقا بتهمة إرتكابه جريمة حرب. وفي مارس 2002 صدر "كتاب أبيض للجيش الفرنسي في الجزائر" موقع من طرف 521 جنيرال خاضوا حرب الجزائر وهو بمثابة رد على التضييل الإعلامي، فدور الجيش قُدم على أساس أنه اضطلع بالحفاظ على السلم، وضمان حقوق الإنسان، وممارسة الحقوق المدنية والحريات الأساسية، كما تميز نشاط الجيش في الجزائر بمكافحة مختلف أشكال التعذيب والقتل.⁽⁴⁹⁾ إن المستفيد الحقيقي من قانون 2005 هم لوبي الأقدام السوداء الذي استفاد بتعويضات مالية فضلا على مطالبهم المتعلقة بالذاكرة.

رغم أن فرنسا في عهد الرئيس السابق جاك شيراك اضطرت إلى إلغاء المادة الرابعة والتي تمجد صراحة الإيجابيات المزعومة للاستعمار، وتوصي بتدريسها في المناهج والمقررات التعليمية الفرنسية،⁽⁵⁰⁾ إلا أن هذا القانون مازال يضم فقرات تشيد بالحركة وتنص على معاقبة كل قذف أو تحرش ضدهم. كما يعتبر تحديا حرية المؤرخ والباحث السيوسولوجي، لأنه يملئ نظرة جزئية وغير محايدة للتاريخ، مما لاشك فيه أن دور المؤرخين ليس التسلط على الذاكرة الجماعية بل تنوير المواطنين مهما كانت مشينة بالأعمال الجامعية والدراسات الأكاديمية المستقلة. وتتحور أيضا حول الدور الإيجابي للوجود الاستعماري الفرنسي في مستعمراتها السابقة لاسيما الجزائر، وإلزام المؤسسات الجامعية والتعليمية بالتعاون فيما بينها للتعبير عن ذلك في تدريس التاريخ الفرنسي، من خلال التركيز على ذلك الدور في برنامجها الدراسي في جميع الأطوار.

قد أحدث هذا القانون ردود أفعال عديدة ومناقشات محتدمة تناقلتها وسائل الإعلام المحلية والدولية، خاصة من طرف الدول المستعمرة وعلى رأسها الجزائر، إذ قامت الجالية الجزائرية بفرنسا بأعمال مناهضة لهذا القانون. وطالت ردود الأفعال هذه أيضا أغلب المثقفين والمفكرين الذين اتفقوا أن التاريخ لا يكتبه المشرعون. كما اعتبر الرئيس الجزائري هذا القانون "وقاحة وقلة حياء".⁽⁵¹⁾

وفي يوم 07 جويلية 2005 وصف البرلمان الجزائري المصادقة على هذا القانون بالسابقة الخطيرة كما اعتبرته أغلب الأحزاب السياسية الجزائرية والمنظمات الوطنية تحرشا فرنسيا يعبر عن الضمير الفرنسي المحكوم بعقدة الوصاية الاستعمارية الموروثة عن تاريخها الاستعماري في زمن حارب كل أشكال الإمبريالية. ونشرت جبهة التحرير الوطني بيانا بتوقيع السيد عبد العزيز بلخادم، الأمين العام للحزب، جاء فيه "إن الحزب يعرب عن امتعاضه من هذا القانون والذي يكرس وجهة نظر رجعية للتاريخ، والحزب يدين بشدة وحزم كل محاولات

تبرير الحمجية والوحشية للفعل الاستعماري، والمتنكرة لكل الأفعال البربرية كعمليات القمع الجماعي للعائلات والقبائل، عمليات التعذيب الجماعي، عمليات الاسترقاق الجماعي للجزائريين، المجازر الرهيبة في حق الجزائريين بتاريخ 8 ماي 1945، عمليات قمع المتظاهرين الجزائريين بتاريخ أكتوبر 1961، العمليات الإرهابية التي قامت بها بمنظمة الجيش السري، وبصفة عامة كل الجرائم القمعية ضد الفئات الشعبية المدنية البريئة".⁽⁵²⁾

وفي احتفالية تاريخية أقيمت بمرسيليا قال عبد القادر حدوش رئيس جمعية الإطارات الجزائرية في فرنسا أنه يتعين علي فرنسا تجميد قانون تجميد الاستعمار وعدم استفزاز الجزائريين بمبادرة من هذا النوع.⁽⁵³⁾ وبالرغم من تعديل البند الثاني من المادة (04) لم يتوقف النقاش حوله، واستمرت النقاشات حول موضوع التاريخ الاستعماري الفرنسي واستقلالية التعليم والبحث العلمي بالنسبة للعلاقات السياسية بين البلدين. وكرد فعل على ذلك القانون، بادر 125 نائبا في البرلمان الجزائري باقتراح مشروع قانون تجريم الاستعمار ورغم أهميته رفضه مكتب رئيس المجلس الشعبي بسبب المصلحة المشتركة بين الجزائر وفرنسا.

ثالثا: مشروع قانون تجريم الاستعمار

شهدت الجزائر تحركاً برلمانياً لتمرير قانون يجرم الاستعمار الفرنسي الذي استمر من عام 1830 إلى العام 1962. قدم هذا القانون في جانفي 2010، إلى مكتب المجلس الشعبي الوطني، حيث أثار جدلا حول مسألة الذاكرة في ضفتي المتوسط.⁽⁵⁴⁾ القانون تم طرحه من قبل مجموعة من الأحزاب السياسية الغيرة على وطنها ومعتقداتها الدينية، وهي:⁽⁵⁵⁾ (أحزاب التحالف الرئاسي: الأفلان، وحركة مجتمع السلم إلى جانب حركة الإصلاح الوطني). ويتضمن المشروع الذي وقعه 125 نائبا في البرلمان الجزائري من أحزاب سياسية عدة 20 مادة،⁽⁵⁶⁾ تم تقليصها إلى 13 مادة تضمنت مطالبة فرنسا باعتذار رسمي وعلني للجزائر عن جرائم الاستعمار من 1830 إلى جويلية 1962، وتعويض ضحاياها وضحايا التفجيرات النووية، وإلزام الحكومة الفرنسية بإزالة الألغام وتنظيف مناطق التجارب النووية التي أجرتها في الصحراء الجزائرية عام 1956 من التلوث الإشعاعي.⁽⁵⁷⁾ استرجاع الأرشيف الجزائري الذي استولت عليه فرنسا.⁽⁵⁸⁾

ويدعو مقترح القانون، إلى "تجريم الاستعمار الفرنسي عن كامل الأعمال الإجرامية التي قام بها في الجزائر خلال الفترة ما بين 1830 و1962 وما نتج عنها من أثار سلبية إلى يومنا هذا". مع نعت جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية كـ "أعمال إجرامية"، ويسقط المشروع مبدأ التقادم ويصبح "لا يسري على الأعمال الإجرامية". ويتيح المشروع القانوني "إنشاء محكمة جنائية جزائية خاصة مهمتها محاكمة مجرمي الحرب والجرائم ضد الإنسانية".⁽⁵⁹⁾

كما يمثل هذا القانون ردا على الانتهاكات الخطيرة التي مارسها الاستعمار الفرنسي والكشف عنها أمام الرأي العام العربي والعالمي والدعوة من خلاله إلى الاعتراف والمطالبة بالاعتذار، وهو حق لا رجوع فيه، وهذا بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة بتاريخ 26 جوان 1945، وبمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المؤرخ في 10 ديسمبر 1948، وبناء على الدستور لاسيما المواد: (98، 100، 119، 120).⁽⁶⁰⁾

إلا أن برجة المشروع في أشغال المجلس الشعبي الوطني كانت تأجل في كل مرة. كما أن الحكومة لم ترد عليه؛⁽⁶¹⁾ حيث أعلن عبد العزيز زيارى رئيس المجلس الشعبي الوطني عن دفن مقترح بتجريم الاستعمار وبرر قرار قبر المشروع المتحدي للقوة الاستعمارية السابقة باعتبارات قانونية ودولية ودبلوماسية، موضحاً أنه لن يكون مطروحا على البرلمان خلال دورته الجارية ولا الدورة القادمة. وبهذا يكون رئيس الغرفة البرلمانية السفلى وضع حدا للجدل الدائر حول مصير مقترح قانون تجريم الاستعمار،⁽⁶²⁾ وقال: "إن هناك مقترحات تم رفضها حقيقة ولن تُقبل اليوم ولا غدا بسبب سياقاتها غير المناسبة وتصادمها مع صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يحدد السياسة الخارجية"،⁽⁶³⁾ كما أن علاقات الدولة ومصالحها تتعارض مع طرحه وأكد هذا في حصة مباشرة من البرلمان التي تبث على أمواج القناة الثالثة.

هاجم نواب في البرلمان الجزائري عبد العزيز بعد إعلانه إسقاط مشروع قانون تجريم الاستعمار من الاستحقاقات النيابية المقبلة ورفض عرضه علي المناقشة والمصادقة، وقال المتحدث باسم كتلة النواب المبادرين بهذا المشروع والنائب عن حزب جبهة التحرير الوطني الحائز علي الأغلبية في البرلمان موسى عبيدي في تصريح ل صحيفة (الزمان): "إن قرار زيارى يمثل خضوعا للضغوط الفرنسية، وانتصارا لمساعي وتصريحات وزير الخارجية الفرنسى برنار كوشنير الذى كان قد وعد بممارسة الضغوط الكافية على الحكومة الجزائرية لحملها على منع تمرير هذا القانون في البرلمان". وأضاف النائب أن إسقاط قانون تجريم الاستعمار ورفضه من قبل رئيس البرلمان هو التفاف على إرادة الشعب الجزائرى ومنظمات المجتمع المدنى التى طالبت بإصدار القانون ردا علي قانون أصدره البرلمان الفرنسى في فيفري 2005 يتعلق بتمجيد الاستعمار الفرنسى للجزائر ولعدد من الدول الإفريقية. (64)

من جانبه قال رئيس كتلة حركة النهضة النائب محمد حديبي إن هذا القرار يمثل وصمة عار على جبين البرلمان الجزائري، ورفض النائب المبررات التي ساقها رئيس البرلمان بهذا الشأن، معتبرا أن هكذا قرار يعد تراجعاً عن المطالب السيادة للدولة الجزائرية اتجاه فرنسا فيما يتعلق بالاعتذار والتعويض عن جرائم الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830-1962)، في حين يذهب رئيس كتلة حركة مجتمع السلم محمد أبو بكر أن هذا القرار يحد من سلطة وصلاحيات نواب البرلمان في المبادرة بقوانين وممارسة الرقابة على الحكومة. وقد تزامن إغلاق ملف مشروع قانون تجريم الاستعمار في سياق انتعاش ملحوظ للعلاقات الجزائرية الفرنسية ضمن إصدار تصريحات سياسية بين كبار مسؤولي الدولتين ومنح الجزائر صفقة ضخمة لشركة فرنسية في مجال النفط.

مشروع القانون هذا أثار حفيظة فرنسا الرسمية التي شككت في إمكانية تعاطي الحكومة إيجابيا مع مقترح البرلمان الجزائري، حيث قال السفير الفرنسي أنه في حالة التصديق على مشروع قانون تجريم الاستعمار "فلن تكون إشارة إيجابية بالنسبة لفرنسا." أما وزير الخارجية برنارد كوشنير والذي كان متأكدا من الموقف الرسمي للحكومة فقال: "الحكومة الجزائرية لن تتبنى المشروع، والشعب الجزائري لن يتعاطف معه" هذا ما جعل رئيس الكتلة البرلمانية للجبهة الوطنية الجزائرية عبد القادر دريهم، يؤكد أن التصريحات السابقة التي أدلى بها وزير الخارجية الفرنسية إنما تدل على أن "المجلس الشعبي الوطني ليس حرا في اتخاذ قراراته"، وأن "القرارات تبقى خاضعة للتبعية

الخارجية وبالخصوص فرنسا"، ودعا إلى عرض مشروع قانون تجريم الاستعمار في استفتاء عام على الشعب. (65)

وفي ذات الشأن، يقترح رابح لونيسي وضع ملف المطالبة بتجريم الاستعمار في إطار "هدف إستراتيجي أممي"، فمن الخطأ حسب التركيز على تجريم الاستعمار الفرنسي فقط، بل "يجب العمل والتنسيق مع البلدان التي تعرضت للاستعمار لاستصدار مبدأ دولي وإدخاله في ميثاق هيئة الأمم المتحدة يعتبر كل الإستعمارات مهما كان شكلها جريمة لذاتها، ويحرم أي تمجيد لها." وفي ذات الخصوص، يرى رياض بوخدشة، صحفي بجريدة صوت الأحرار، أنه من الضروري "العمل على تكوين ذهنية وضمير جمعي، يستنكر الاستعمار ويجرمه، لأن تجريم الاستعمار مهما كانت دوافعه يعد وقاية لإلحاق الضرر بالإنسانية، ويقلص من الأطماع التي تقف كسبب مباشر غير معلن خلف العديد من التدخلات الأجنبية في شؤون الدول".

في حين بررت الحكومة الجزائرية عدم المصادقة على المشروع بأن بعض مواده غير قانونية حسب المختصين وأنها تتعارض مع ما جاء في اتفاقيات إيفيان. لكن هذه الأسباب تبقى سياسية أكثر منها قانونية، أما بالنسبة لحزبها في الجزائر فإنه ارتبط باتفاقيات إيفيان وهو السبب الذي جعل أعضاء البرلمان السابق من (حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير) يمتنعون عن تجريم فرنسا.

ويرى المهتمين بالعلاقات الجزائرية-الفرنسية أن المشاركة الجزائرية في احتفالات اليوم الوطني لفرنسا الموافق لـ 14 جويلية، المصادف للذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى (1918-1919)، تكشف عن توجه رسمي ينزع نحو طي صفحة الماضي الاستعماري لفرنسا في الجزائر، المليء بالجرائم والأحقاد. غير أن وزير الخارجية رمطان لعمامرة لدى تفقده لميناء الجزائر وظروف استقبال الجالية المهاجرة برر هذا في تصريح له قائلا: "لدينا جزائريين ضحوا بأنفسهم في الحرب العالمية الثانية، ومن حقنا تكريمهم، ولدينا جالية ومصالح في فرنسا يجب الحفاظ عليها"، (66) ومن جهتها اعتبرت القيادة الحالية لحزب جبهة التحرير الوطني على لسان الناطق الرسمي باسم الحزب السعيد بوحجة، بأن مشاركة الجزائر في هذه التظاهرة لا يمكن أن تسيء لتاريخ الجزائر كما يروج البعض، وإنما هي علاقة سياسية بين البلدين وتأتي في إطار الأعراف الدبلوماسية ليس إلا، وأشار المتحدث في سياق متصل، بأن مشاركة الجزائر قد تكون مقدمة لاعتراف فرنسا بماضيها الاستعماري في الجزائر وافتكاك الاعتذار على ما حدث.

إلا إن الحكومة الفرنسية ما تزال تنتهج سياسة الكيل بمكيالين وترفض الاعتذار من الجزائريين من خلال قانونها الصادر في 23 فيفري 2005 الذي تمجد فيه جرائمها خلال الفترة التي إحتلت فيها الجزائر وسارع البرلمان الفرنسي في المصادقة عليه وصالت تتحدث عن جرائمها ببرودة، في الوقت الذي تعرف فيها العلاقات الفرنسية الجزائرية تطورا.

الخاتمة

إن الاستعمار الفرنسي للجزائر سيظل بؤرة التوتر الدائم بين أجيال حتى بعد إزالته على ضفتين المتوسط، طالما لازالت فرنسا ترفض الاعتراف بما اقترفه الاليزيه في حق الجزائر، وسيكون التعاون المشترك مجرد أرجوحة سياسية يلتقي بها الرافضون في المواعيد الانتخابية للوصول إلى السلطة. ويمكن القول أن قانون 23 فيفري 2005 بأنه خلاصة بقايا الذهنية الاستعمارية لدى الطبقة الحاكمة، والنخب السياسية والثقافية والإعلامية التي تحن للماضي الاستعماري ولا تزال مهيمنة في الأوساط الفرنسية على مر الزمان في شكل وصاية أبوية على المستعمرات الفرنسية التقليدية، دافعة العلاقة بين الجزائر وفرنسا لكي تتميز دوما بالاضطرابات وانعدام الاستقرار على المستويين السياسي والدبلوماسي. بالمقابل نجد أن مشروع قانون "تجريم الاستعمار الفرنسي" بقى حبر على ورق ولم يراوح مكانه، بين أروقة الحكومة وأروقة البرلمان عدة سنوات، ولم يتم مناقشته ولم تتم المصادقة عليه.

إن حجب التاريخ في هذه البلاد وتوجيهه وتوظيفه من طرف مافيا السياسة والاقتصاد والثقافة، هو عقبة أخرى أمام تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية، ذلك أن أية علاقات لا تأخذ الخصوصيات الأساسية للشعبين بعين الاعتبار ولا تنظر لحقيقة الوجود الفرنسي بالجزائر على انه استعمار يستوجب الاعتذار .

الموقف الفرنسي لا يزال يتأرجح بين اعتراف مبطن بجرائم الاستعمار، وبين الإصرار على التنكر لهذه الجرائم وأحيانا تمجيد الحقبة الاستعمارية واعتبارها إيجابية. لقد شكل ملف التاريخ ثقلا كبيرا على العلاقات الجزائرية-الفرنسية، مما يؤكد مرة أخرى أن فرنسا لا تزال بعيدة عن الاعتراف بجرائمها ناهيك عن الاعتذار أو التعويض. والظاهر أن المعركة من أجل افتكاك اعتراف رسمي واعتذار من فرنسا سوف تطول أكثر مما هو متوقع، وتبقى المهمة الكبيرة ملقاة على عاتق الجزائريين سواء كان ذلك على المستوى الرسمي أو الأكاديمي أو على مستوى المجتمع المدني الذي يتوجب عليه لعب دورا اكبرا لفضح ممارسات الاستعمار وجرائمه وتعرية ما تسميه باريس بالإنجازات الحضارية لفرنسا الاستعمارية. وعليه يمكن القول:

✓ أن قانون 23 فيفري يعتبر تأكيدا لرفض الاعتراف بجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر وشمال أفريقيا، وقطع الطريق أمام المتابعات القضائية للمتورطين في أعمال التعذيب والقتل والإبادة.

✓ كما يعد وغيره من السياسات، محاولة فرنسية للتغطية عن جرائم رغم كثافة النقاش الدائر حول الذاكرة، وجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ورغم توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية لأجل ذلك، في المقابل لم تستطع السلطات الجزائرية حتى الآن بلورة سياسة محددة، أو قانون مماثل يجرم أعمال الاستعمار، ولم تستطع الحكومة الجزائرية حمل السلطات الفرنسية على الاعتراف أو الاعتذار الرسمي للشعب الجزائري. حيث ترك الأمر لبعض الجمعيات والأفراد الذين لا قوة لهم أمام قوة لوبي الأقدام السوداء واليمين المتطرف، وجمعيات الحركي، ونفوذ السياسي والإعلامي الكبير في الحياة السياسية والثقافية الفرنسية.

✓ حمل القانون في ثناياه مادة تعتبر من أخطر المواد لأنها تشيد بالدور الإيجابي الذي يجب أن يلحق في المدارس، وهو ما من شأنه أن يغرس في الطفل الفرنسي النزعة الاستعمارية وإيديولوجية البعض من لوبيات ومنظمات

الأقدام السوداء التي لا زالت تعتبر الجزائر فرنسية.

✓ إن التأكيد على الفعل الإيجابي للاستعمار وإدعائه بنشر الحضارة والتمدن في الشمال الإفريقي الغاية منه منع الحديث عن جرائم الاستعمار، وحرب الإبادة التي خاضتها فرنسا منذ القرن التاسع عشر بداية من كلوزيل وبوجو ونهاية بديغول الذي دمر القرى والمداشر، وأن لا نتحدث عن مجازر 8 ماي ولا أحداث 17 أكتوبر 1961، ولا مذبحه العوفية وأولاد الرياح التي يفخر بها صانعوها ولا نتحدث عن المعتقلات ولا عن قانون الأهالي 1881، ولا عن الاستيطان والتهجير ولا مصادرة الأراضي وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية.

الهوامش

- 1- خليفة بن قرعة، الجزائر والصدى للدود: آراء في العلاقات الجزائرية الفرنسية، الجزائر: ب د ن، 2007، ص 52.
- (*)- جرائم فرنسا لا يمكن حصرها في مجازر ماي 1945، فجرائمها تبدأ منذ وطأت أقدامها الجزائر.
- (2)- عبد العالي زراقي، ضباط فرنسا في المغرب العربي، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 41.
- (3)- عبد النور بن عنتر، "فرنسا والجزائر.. والذاكرة"، 20 جويلية 2015، <http://www.alaraby.co.uk> متاح على الموقع: 09:58 الساعة: 2016-03-22، 2009/05/06، 2016/03/22، على الساعة: 19:59
- (4)- حسين بن حميدة، مجازر 08 ماي 1945، جريدة الأمة العربية، يوم 2009/05/06، 2016/03/22، على الساعة: 19:59
- (5)- حقائق مرعبة عن جرائم الاستعمار الفرنسي، تاريخ الاطلاع: 2015-02-12 على الساعة: 10:59، متاح على الموقع: <https://liby10.wordpress.com>
- (6) -benjamin stora, la Guerre Des memoire :la France face a son passe coloniale, éditions de l'Aube, 2007, p 108.
- (7)-محمد خلاف، بن يمين ستورا: "إنكار فرنسا لماضيها الاستعماري أمر مأساوي"، <http://www.djazairiss.com/echorouk> متاح على الموقع: 09:08، 2016-04-02، 2006-12-02. تاريخ الاطلاع: 2016-04-02، على الساعة: 09:08، متاح على الموقع: <http://www.djazairiss.com/echorouk>
- (8)- عبد النور بن عنتر، فرنسا والجزائر... والذاكرة، المرجع السابق الذكر.
- (9)- حقائق مرعبة عن جرائم الإستعمار الفرنسي، المرجع السابق الذكر.
- (10)- عبد النور بن عنتر، فرنسا والجزائر... والذاكرة، المرجع السابق الذكر.
- (11)- تيري ميسان، "فرنسا لم تتعافى من ماضيها الجزائري"، (ترجمة سعيد هلال الشريف)، جويلية 2005، تاريخ الاطلاع: 2015-08-14، على الساعة: 14:31، متاح على الموقع: <http://www.voltairenet.org/ar>
- (12)- بن عائشة محمد الأمين، المرجع السابق الذكر.
- (13)- مسعود هدنة، "أحزاب سياسية توقع على لائحة تطالبه بالاعتذار عن جرائم الاستعمار"، 18 ديسمبر 2012، تاريخ الاطلاع: 2016-03-15، على الساعة: 10:00، متاح على الموقع: <http://www.alarabiya.net>
- (14)- مسعود هدنة، المرجع السابق الذكر
- (15)- محمد السعيد، "الاعتذار في العلاقات الدولية: وسيلة للتقارب والمصالحة"، جريدة الشروق، 30 ماي 2010.

- (16)- خالد بوهند، "الذاكرة وجدلية التاريخ الاستعماري في الجزائر"، مجلة الوعي العربي، تاريخ الاطلاع: 12-05-2015، على الساعة 12:47، متاح على الموقع: <http://elw3valarabi.org/index.php>
- (17)- حسان حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات، مع دراسة الأرشيف العثماني والليبي والعربي والدولي دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 207.
- (18)- ميلادي سلوى، الأرشيف وإدارته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1986، ص 300
- (19)- خالد بوهند، المرجع السابق الذكر.
- (20)- نفس المرجع.
- (21)- عزيز طواهر، "50 سنة بعد الاستقلال... يجب تحرير كتابة التاريخ وتحريم الاستعمار رهين إرادة سياسية"، 2012/07/04، جريدة صوت الأحرار، تاريخ الاطلاع: 22-12-2015، على الساعة: 11:12، متاح على الموقع: <http://www.sawt-alahrar.net/ara>
- (22)- ميلادي سلوى، المرجع السابق الذكر، ص 300
- (*) - 83 ألف متر خطي، كل متر خطي يحتوي على 63 علبة.
- (23)- عزيز طواهر، المرجع السابق الذكر.
- (24)- وليد الزيدي، السياسة الفرنكوفونية والوطن العربي، دار أسامة، عمان، 2010، ص 202.
- (25)- صالح سعود، إستراتيجية الفرنسية في الجزائر من 1981 إلى الآن دراسة مستقبلية، الجزائر: مؤسسة طاكسيج كوم، 2010، ص، ص، 161، 162.
- (26)- عبد العالي زراقي، المرجع السابق الذكر، ص 36.
- (27)- pied noir, oxford English dictionary, 2nd edition xl.oxford united, clarendon press, 1989, pp 799.
- (28)- Paul rober-Alain Rey, le grand robert de la langue françaises, définition 3de pied noir, ed 1990, tome vii, p 390.
- 29- définition de dictionnaire la rousse en ligne sur le site www.la-rousse.fr.
- (30)- عبد المالك خطاب، المرجع السابق الذكر، ص 306.
- (31)- كلود ليزو، جيل منصورون، الإستعمار والقانون والتاريخ: مناهضة قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار، (ترجمة: بشير بولفراق)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 33.
- (32)- عبد العالي زراقي، المرجع السابق الذكر، ص 73.
- (33)- كلود ليزو، جيل منصورون، المرجع السابق الذكر، ص 35.
- (34)- عبد العالي زراقي، المرجع السابق الذكر، ص 44.
- (35)- كلود ليزو، جيل منصورون، المرجع السابق الذكر، ص 40.
- (36)- نفس المرجع، ص 37.
- (37)- تييري ميسان، المرجع السابق الذكر.

(38) عبد العالي زراقي، المرجع السابق الذكر، ص 73.

(39) كلود ليزو، جيل منصورون، المرجع السابق الذكر، ص 43.

(40) خليفة بن قرعة، المرجع السابق الذكر، ص 51.

(41) عبد المالك خطاب، المرجع السابق الذكر، ص 216.

(42) - Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation » *L'Année du Maghreb*, VI | 2010, le 10 juillet 2010, <http://anneemaghreb.revues.org/956> ; DOI : 10.4000/année Maghreb.956.

(43) - Mahmoud Darwich, Pour une lecture juridique des quatre lois « mémorielles dans la revue *Esprit*, février 2006, p163 .

(44) - خليفة بن قرعة، المرجع السابق الذكر، ص 37.

(45) - عثمان لحياني، المرجع السابق الذكر.

(46) - عبد المالك خطاب، نفس المرجع، ص، ص، 13، 15، 29.

(47) - كلود ليزو، جيل منصورون، المرجع السابق الذكر، ص 33.

(48) - عبد المالك خطاب، المرجع السابق الذكر، ص 217.

(49) - كلود ليزو، جيل منصورون، المرجع السابق الذكر، ص 44.

(50) - حقائق مرعبة عن جرائم الإستعمار الفرنسي، المرجع السابق الذكر.

(51) - Jean-pierre tuquoi, "le président Algérie accusé la France de cécité Montale", le monde 4 juillet 2005.

(52) - تيري ميسان، المرجع السابق الذكر.

(53) - عثمان لحياني، المرجع السابق الذكر.

(54) - صونيا الياس، مشروع قانون تجريم الاستعمار، من الموقع: تاريخ الاطلاع: 12-02-2015، على الساعة:

11:12، متاح على الموقع: http://www.tsa-algerie.com/ar/politics/article_2806.html

(55) - علجية عيش، الأسرة الثورية" تطالب الحكومة بتطبيق المادتين 15 و 26 من القانون قراءة في قانون تجريم الاستعمار

الفرنسي في الجزائر، الاطلاع: 12-02-2015 على الساعة: 11:11، متاح على الموقع:

<http://www.bilahoudoud.net/index.php>

(●) ينقسم القانون إلى بابين، الباب الأول يتولى على ثلاث أبواب، قسم الباب الأول إلى فصلين و الباب الثاني إلى أربعة فصول، و الباب الثالث هو عبارة عن أحكام ختامية، تضم هذه الأبواب 27 مادة قانونية، ويهدف قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر حسب المادة الأولى في إطار استكمال جوانب الشخصية الجزائرية إلى إعادة كامل الحقوق المسلوبة المعنوية و المادية على حد سواء، جراء عملية العدوان المسلح على الشعب الجزائري منذ سنة 1830 إلى غاية الاستقلال، وقد صنف القانون العدوان المشار إليه في المادة الثانية من الفصل الأول الباب الأول إلى عدوان سياسي على كيان الأمة وعدوان مادي وأخلاقي على القيم البشرية، كما حدد القانون في المادة الرابعة أنواع الجرائم، حيث قسمها إلى خمسة أنواع و هي: (جرائم ضد الذات البشرية، جرائم ضد الحقوق وضد الحريات وجرائم ضد المكاسب وأخرى ضد الفكر والحضارة والمجتمع، و أضاف في مادته السادسة جرائم ضد التشريد والتهجير والنفي الفردي والجماعي، وجرائم ضد هدم المساجد والمعالم وجرائم التنصير القسري وجرائم التجهيل وجرائم خلط الأنساب وتشويه الحالة المدنية وإثارة النعرات العنصرية بين الإخوة من أبناء الجزائر. أما الباب الثاني فقد ألزم القانون في فصله الأول ومنه المادة 11 تولى الدولة الجزائرية المتابعة القضائية الفردية لكل الأشخاص الذين مارسوا الجرائم ضد

الإنسانية، من المعمرين السابقين والأقدام السوداء والحركى، وهي الجرائم التي لا يشملها التقادم ولا المعاهدات المختلفة، كما يلزم القانون في المادة رقم 12 من الفصل الثاني الباب الثاني السلطات الفرنسية أخلاقيا بالاعتراف بماضيها الاستعماري في الجزائر، وبكل الحقائق التاريخية السلبية المدونة

في الذاكرة الجماعية واعترافات الشخصيات المدنية والعسكرية الفرنسية والشهود العيان، وبخصوص الاعتذار فقد ألزمت المادة رقم 14 الدولة الفرنسية بتقديم الاعتذار للشعب الجزائري عما لحقه من أذى في الفترة الاستعمارية الكالحة وكذا الممارسات التي تلت هذه الفترة، كما يشترط القانون في المادة رقم 15 إلغاء كل النصوص الرسمية التي تمجد الاستعمار و تؤيد سلوك الممجية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تضاف إليها المواد (12، 13، 14، و المادة 26) (قبل إبرام أي اتفاقية أو معاهدة صداقة بين الجزائر وفرنسا، حتى استثناء كل الشروط الواردة في نص القانون، فضلا عن التعويض عن الأضرار، ذلك وفقا للمادة (16 ==17، 18 و 19) من القانون الجزائري، والتعويض عن الضرر تتمثل في إعادة كل الوثائق التي تمثل الذاكرة الوطنية الجزائرية والممتلكات المنهوبة والمهيرة غداة الاحتلال، وتسديد ما على فرنسا من ديون للجزائر لفترة ما قبل الاحتلال.

(57)- <http://www.azzaman.com/index.asp?fname=2010\09\09-26\996.htm&storytitle>

(58)- تيري ميسان، المرجع السابق الذكر.

(59)- <http://www.elkhabar.com/ar/index.php?news=230641>

(60)- علجية عيش، المرجع السابق الذكر.

(61)- صونيا الياس، المرجع السابق الذكر.

(62)- عاطف قدادرة، "زياري يتحدى نوابه ويعلن طي ملف قانون تجريم الاستعمار"، 26-09-2010، تاريخ الاطلاع:

12-02-2015، على الساعة: 11:12، متاح على الموقع: <http://www.elkhabar.com/ar/index.php?news=230276>

(63)- عبد اللطيف بلقاسم، "زياري يوقع شهادة وفاة قانون تجريم فرنسا الاستعمارية"، 25 سبتمبر 2010، تاريخ الاطلاع:

12-02-2015، على الساعة: 11:12، متاح على الموقع: <http://www.djazairnews.info/national/42-2009-03-26>

18-31-37/19880-2010-09-25-20-29-57.html

(64)- <http://www.azzaman.com/index.asp?fname=2010\09\09-26\996.htm&storytitle>

(65)- جريدة الرياض، العدد 15210، 14 فيفري 2010.

(66)- حولة بوشويشي، "الذاكرة والسيادة تصف مشاركة الجزائر إحتفال فرنسا بـ العار"، 08/07/2014، تاريخ الاطلاع:

25-01-2016 على الساعة 14:38، متاح على الموقع: <http://elraed.com/ara>